نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا كلاوديو كوردوني

إحاطة لمجلس الأمن

15 أيار/ مايو 2026

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس (السفير فو تسونغ – الصين)

1- منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس من دمشق قبل ثلاثة أسابيع، شهدنا تقدماً نحو المساءلة، واستمراراً للانخراط المتواصل على المستويين الدولي والإقليمي. في الوقت ذاته، لا تزال بعض التوترات قائمة، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية، والانتهاكات المتكررة لسيادة سوريا.

2- اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على تطورات بالغة الأهمية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ففي ١٠ مايو/أيار، قام عاطف نجيب بالمثول أمام المحكمة بتهم ارتكاب جرائم في بداية الثورة في درعا عام ٢٠١١. كما يُحاكم بشار الأسد، وماهر الأسد، وآخرون غيابياً في القضية نفسها. وتشمل التهم الموجهة إليهم القمع العنيف للمظاهرات السلمية، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، بما في ذلك تعذيب الأطفال، والقتل أثناء الاحتجاز. ويستند قرار الاتهام إلى كل من القانون السوري والدولي المُدمج في النظام القانوني السوري بموجب الإعلان الدستوري. ويعد هذا جهداً جديراً بالثناء بوضع المساءلة ضمن إطار قانوني أوسع يعكس التزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

3- وفي تطورات أخرى ذات دلالة رمزية بالغة، أُلقي القبض في ٢٤ أبريل/نيسان على أمجد يوسف، المشتبه به الرئيسي في مجزرة التضامن عام ٢٠١٣. وفي ٢٩ أبريل/نيسان، أُلقي القبض على اللواء السابق عدنان عبود حلوة على خلفية الهجوم الكيميائي على الغوطة الشرقية عام ٢٠١٣.

4- اسمحوا لي أن أتوقف لحظة لأعرب عن تضامني العميق مع جميع الضحايا وأيضاً الناجين من الفظائع التي ارتُكبت خلال الصراع في سوريا. وأن أُشيد بتحملهم ما مروا به من معاناة،

وبصبرهم، وبسعيهم الدؤوب لتحقيق العدالة. ربما لم يكن من المتوقع أن يمثل الجناة أمام القضاء يوماً ما. لكننا نشهد الآن أن العدالة، وإن تأخرت، يُمكن أن تبدأ في التحقق.

السيد الرئيس،

5- ستُمثل كيفية تعامل سوريا مع هذه الجرائم اختباراً حاسماً لالتزامها بالعدالة وسيادة القانون. وسيكون ضمان الإجراءات القانونية الواجبة أمراً بالغ الأهمية لبناء ثقة عامة الناس، ومحاسبة الجناة كأفراد، وليس مجتمعاتهم. ويُفترض براءة المتهمين حتى تثبت إدانتهم، ويجب الإدلاء بأي اعترافات في المحكمة. كما ندعم الجهود لضمان أن تكون جميع الإجراءات القضائية متسقة مع معايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق الأساسي في التمثيل القانوني. كما نثق بأن هذه الإجراءات ستكشف الحقيقة الكاملة المحيطة بالجرائم، وهو أحد المطالب الرئيسية للناجين.

6- وبشكلٍ أعم، تؤكد هذه التطورات على أهمية وجود استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية. وأُرحب في هذا الشأن بجهود اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية في إعداد مشروع قانون لعملية شاملة بقيادة وملكية سورية، تشمل تقصي الحقائق، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، فضلاً عن المساءلة. وأُشيد بتقرير "مسارات المساءلة الجنائية في سوريا"، الذي أصدرته هذا الأسبوع ٢٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني السورية. ويُقدم التقرير خيارات وحلولاً عملية، ويضع العدالة الجنائية ضمن إطار أوسع للعدالة الانتقالية، مستنداً إلى تجارب مقارنة، ومسلطاً الضوء على الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

7- أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في السادس من مايو/آيار عن تشكيل لجان انتخابية فرعية لثلاث دوائر في محافظة الحسكة، ومنطقة عين العرب، المعروفة أيضاً بكوباني، حيث من المُقرر أن تُجرى انتخابات غير مباشرة على أحد عشر مقعداً، علماً بأنه من المنتظر الإعلان عن موعد الاقتراع الذي لم يعلن عنه بعد. كما فهمنا أن سيتم الإعلان عن أسماء المرشحين السبعين الذين سيتم تعيينهم من قبل الرئيس، وأن عقد الجلسة الأولى لمجلس الشعب، سيتبع ذلك. وبالتأكيد فإن عملية الانتقال السياسي تتطلب مجلساً تشريعياً يبدأ عمله دون تأخير، وبمشاركة فعّالة من نساء سوريا ومختلف فئات المجتمع.

8- في غضون ذلك، أعلن الرئيس الشرع مؤخراً عن تعديلات وزارية في وزارتي الإعلام والزراعة، وتعيين أمين عام جديد لرئاسة الجمهورية، وتغييرات في مناصب عدد من المحافظين. لا تزال الحوكمة المستجيبة قيد التطوير، ويُعدّ توسيع نطاق المشاركة أمراً أساسياً لضمان الشرعية والاستقرار.

السيد الرئيس،

9- في شمال شرق سوريا، شهد تنفيذ اتفاق ٢٩ كانون الثاني/ يناير زخماً مع الزيارات المتكررة لممثلي قوات سوريا الديمقراطية إلى دمشق لإجراء مناقشات مع الحكومة حول تعزيز التكامل العسكري والمؤسسي. وفهمنا أنه سيتم دمج أربعة ألوية في هيكل الجيش الوطني، بينما تتواصل المناقشات حول دمج قوات إضافية من قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك وحدات حماية المرأة، فضلاً عن تعزيز الاندماج في المؤسسات المدنية على نطاقٍ أوسع، وفيما يتعلق بالمناهج التعليمية. وفي الحسكة، تم الاتفاق على خارطة طريق أولية لتنفيذ اتفاق ٢٩ كانون الثاني/يناير على المستوى المحلي. ونتطلع إلى إحراز تقدم أسرع، بما في ذلك في مسألة الإفراج عن السجناء.

10- وأرحب في هذا السياق باستمرار عمليات العودة المنظمة إلى عفرين، بما في ذلك عودة ١٢٠٠ نازح هذا الشهر من الحسكة والقامشلي، فيما يعد خطوةً إيجابية نحو معالجة مشكلة النزوح المستمر والقضايا المعلقة المتعلقة بحقوق الملكية.

السيد الرئيس،

11- تشهد السويداء استمراراً لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مع مظاهرات أسبوعية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وعودة النازحين، ومنح المزيد من الحكم الذاتي المحلي. كما تستمر الخلافات بين الفصائل الدرزية داخل السويداء. وبينما عاد نحو 20 ألف نازح، لا يزال أكثر من 150 ألفاً في حالة نزوح. وتُبذل جهود متواصلة لمعالجة التحديات الرئيسية في مجالي إعادة التأهيل والتعليم.

12- ولا يزال مستقبل ما يقارب 13 ألف طالب غامضاً بسبب الخلافات بين السلطات المحلية والحكومة المركزية حول الترتيبات اللوجستية والأمنية لإجراء امتحاناتهم. إن حل هذه

المسألة بما يخدم مصالح الطلاب من شأنه أن يُسهم في استعادة الثقة والاستقرار، إلى جانب الحوار الشامل والخطوات الملموسة المتعلقة بالمساءلة، وإعادة التأهيل، وتوفير الخدمات والأمن، في إطار الاحترام الكامل لوحدة سوريا وسلامة أراضيها.

السيد الرئيس،

13- نجدد تعبيرنا عن القلق البالغ إزاء استمرار تواجد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وأنشطته العسكرية شرق خط وقف إطلاق النار، في انتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. وقد وردت أنباء عن توغلاتٍ إسرائيلية، وقصف، وعمليات عسكرية أخرى في القنيطرة ودرعا، فضلاً عن فرض قيود على الحركة، بما في ذلك نقاط تفتيش مؤقتة، واستجواب المدنيين واحتجازهم. تُشكل هذه الأعمال انتهاكاً لسيادة سوريا ووحدة أراضيها، وتُهدد استقرارها، وتضُر بالمدنيين. أكرر دعوتنا لإسرائيل لوقف الانتهاكات والالتزام باتفاقية ١٩٧٤. كما أدعو إسرائيل إلى توضيح مصير السوريين المحتجزين لديها، والإفراج عن جميع المحتجزين في خرق واضح للقانون الدولي.

14- في مواجهة هذا التحدي وغيره، واصلت سوريا جهودها للنأي بنفسها عن الصراعات الإقليمية. وقد أكدت السلطات السورية مجدداً على ضرورة عدم استخدام الأراضي السورية لتوسيع نطاق الصراع، واستمرت في اتخاذ تدابير أمنية فعّالة في هذا الصدد.

15- كما أعلنت السلطات أيضاً عن تفكيك شبكة دولية لتهريب المخدرات، ومصادرة نحو مليون حبة كبتاغون، وإغلاق أماكن تصنيعها. وُنرحب في هذا الشأن بالتعاون مع الأردن، بما في ذلك تدريب أفراد الشرطة السورية. وفي غضون ذلك، شنّ الجيش الأردني غارات جوية يومي ٢ و٣ مايو/أيار على مواقع قرب الحدود وفي السويداء، ذكر أنها كانت تُستخدم لتهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود.

السيد الرئيس،

16- وقعت حادثة مقلقة في إدلب، حيث أفادت التقارير بأن مسلحين أوزبك حاصروا منشأة أمنية بعد اعتقال أحد عناصرهم في ٢ مايو/أيار. وقد تم احتواء العنف بشكلٍ أولي من خلال مفاوضات شارك فيها مسؤولون من دمشق، لكن التوترات تصاعدت لاحقاً وأفضت إلى اشتباكات متفرقة وغارات أمنية استهدفت المقاتلين الأوزبك في ريف إدلب. وتُسلط هذه الحادثة الضوء على التحديات المرتبطة بوجود المقاتلين الأجانب، فضلاً عن احتمال تصاعد حدة التوترات المحلية.

17- كما ضربت يد الإرهاب مرة أخرى. ففي الأول من مايو/أيار، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن هجوم أسفر عن مقتل رجل دين شيعي في حي السيدة زينب بدمشق. ولا تزال الحرب على الإرهاب مستمرة، وأشير في هذا الصدد إلى الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات السورية في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار التحالف الدولي ضد داعش.

18- أود أن أذكر أيضاً في هذا السياق أن التحديات المرتبطة بخطاب الكراهية لا تزال قائمة، وأننا بدأنا بالتواصل مع الحكومة السورية وأطراف أخرى بشأن المقاربات الممكنة للتعامل مع هذه القضية.

السيد الرئيس،

19- سعدت مؤخراً بعقد لقاء مع مجموعة من النساء السوريات العاملات في مجال التنمية في ادلب. وقد أكدن لي على ضرورة المشاركة الفعّالة للمرأة في الحياة العامة لتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم تعافي سوريا. وأبدين دعمهن للتدابير الخاصة الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة، كما رحبن بجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة القيادية، وأعربن عن أملهن في وضع إطار وطني لدعم تمكين المرأة.

20- كما أنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لتقديم إحاطة في ٣٠ أبريل/نيسان إلى فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمرأة والسلام والأمن، حيث أكد الأعضاء على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها الفعالة في الأطر التشريعية وأطر العدالة الانتقالية. ودعا الأعضاء أيضاً إلى اتخاذ إجراءات لدعم تدابير الحكومة الرامية إلى مقاضاة مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات.

السيد الرئيس،

21- أدت الصعوبات الاقتصادية إلى تأجيج الاحتجاجات والانتقادات في انحاء كثيرة من البلاد. ولا يزال السوريون يعانون من ارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية، وارتفاع كبير في تكلفة الكهرباء، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية، في حين أن التوترات الإقليمية المستمرة تزيد من اضطراب حركة التجارة وإمدادات الطاقة.

22- ولا تزال الاحتياجات الإنسانية ملحة، والاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل، وسيطلعكم نائب الأمين العام السيد توم فليتشر على هذه الأمور. كما يستمر انعدام الأمن الغذائي، والذخائر المتفجرة التي تستمر في حصد الأرواح ووقوع الضحايا، كم يتسبب التدهور في الخدمات في تعقيدات تفضي إلى هشاشة الأوضاع فيما يتعلق بقضية العودة.

23- كما ذكرتُ لعدد من الوزراء اللذين التقيت بهم خلال زيارتي الأخيرة لسوريا، فإننا ندعم جهود الحكومة لجذب الاستثمارات ورعاية فرص الأعمال. لا تزال الثقة في آفاق تعافي سوريا وإعادة إعمارها مقيدة بالعقوبات المتبقية، والإرث الاقتصادي والمؤسسي طويل الأمد للعقوبات السابقة. ومن المهم التغلب بشكلٍ عاجل على هذه المعوقات التي تواجه الاستثمارات والتدفقات المالية.

24- في وقتٍ سابق من هذا الأسبوع، حضرتُ، برفقة المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية، وزملاء آخرين من الأمم المتحدة، منتدى تنسيق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا في بروكسل، الذي استضافته المفوضية الأوروبية والحكومة السورية. وقد أعرب المشاركون عن رغبتهم المشتركة في المساهمة الفعّالة في جهد منسق ومستدام لدعم أولويات سوريا في مجال التعافي الاقتصادي. والأمم المتحدة على أتم الاستعداد للقيام بدورها في هذه الجهود.

ختاماً السيد الرئيس،

25- سأعود إلى دمشق الأسبوع المقبل لمواصلة النقاشات حول المرحلة الانتقالية ودور مكتبي في دعمها. آمل أن نتوصل قريباً إلى تفاهم مع الحكومة بشأن مجالات التعاون الرئيسية، استناداً إلى المقترحات التي قُدّمت في مارس/آذار والمناقشات القيّمة التي جرت منذ ذلك الحين، فضلاً عن نقل موظفينا الموجودين في جنيف إلى دمشق. نحن حريصون على المضي قدماً بشكلٍ سريع وبنّاء لدعم سوريا، بما يتماشى مع توقعات هذا المجلس وأولويات سوريا الوطنية.

شكراً لكم.